

Distr.: General
28 April 2003
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه ملخصا للجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن بشأن موضوع
”مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين“،
المعقود في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تحت رئاسة المكسيك.

وأكون شاكرا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) السفير أدولفو أغويلار زينسر
السفير
الممثل الدائم للمكسيك

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

موجز الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن بشأن موضوع "مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين"،
المعقود في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

عقد مجلس الأمن، يوم ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، جلسة رفيعة المستوى مع ممثلي المنظمات الإقليمية لمناقشة موضوع "مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين"، برئاسة المكسيك. وقد ترأس الاجتماع وزير خارجية المكسيك، لويس إرنستو ديريس.

وكانت المنظمات الممثلة في الجلسة تتكون من الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشارك في الجلسة الأمين العام للأمم المتحدة.

وأتاح الجلسة فرصة قيّمة للاطلاع على خبرة كل من المنظمات الإقليمية الممثلة في الجلسة، وخاصة في ما يتعلق بالقدرات والأدوات المحددة الخاصة بالإنذار المبكر بالتزاعات ومنع نشوبها، والسيطرة عليها وحلها، وإمكانيات تبادل المعلومات.

وطرحت أثناء الجلسة القضايا التالية:

- وجودنا أمام منعطف حاسم في تطور العلاقات الدولية، يسوده إحساس عام بانعدام الأمن العالمي، كما تسوده بالقدر نفسه رغبة أكيدة في بناء إطار للسلام والأمن استنادا إلى سيادة القانون الدولي.
- إن الطابع الشائك للتحديات والتهديدات التي تواجه السلام والأمن، من قبيل طبيعتها التي تتخطى الحدود الوطنية وتتسم بالتغير، والتداخل في كثير من الأحيان، يقتضي إقامة نظام أمني جماعي يكون قادرا على الاستجابة السريعة لتلك التحديات ومواجهتها بفعالية.
- التوصل إلى تحديد طائفة عريضة من التحديات القديمة والجديدة، مع التركيز بخاصة على انتشار التزاعات المسلحة؛ والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالأسلحة الصغيرة.

- ضرورة الاهتمام بالأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار والتهديدات التي تواجه السلام والأمن.
- الحاجة الملحة إلى إيجاد سبل جديدة للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ميدان صون السلام والأمن، من أجل التمكن من مواجهة تلك التحديات بفعالية.
- رغم التسليم باضطلاع المنظمات الإقليمية بدور متزايد الأهمية في صون السلام والأمن الدوليين، أعيد تأكيد المسؤولية الرئيسية التي تنهض بها الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا المضمار.
- وجوب ارتكاز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على مبدأ التكامل، وذلك للاستفادة على أفضل نحو من الميزات النسبية لكل منظمة على حدة.
- ضرورة أن يتم التعاون في إطار من المرونة على أن يكون منسجما مع ميثاق الأمم المتحدة.
- أهمية العمل من خلال الشراكات.
- الحاجة إلى وضع نهج شامل ومتكامل لمنع نشوب الصراعات والتحكم فيها، وحلها.
- أهمية المضي في تطوير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات لا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فحسب، بل وفي ما بين تلك المنظمات أيضا.
- الترحيب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل زيادة قدرتهما في ميدان صون السلام والأمن الإقليميين وتم في الوقت نفسه التأكيد على أهمية تقديم الدعم الدولي لتلك الجهود، من خلال توفير برامج التدريب للموظفين، فضلا عن تقديم الدعم التقني والمالي.

وقد قُدمت المقترحات التالية في الاجتماع:

- القيام بشكل منتظم بإجراء حوار رفيع المستوى بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.
- تحسين تبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفي ما بين المنظمات الإقليمية نفسها بجعله يتسم بمزيد من الانتظام.
- إنشاء نظام عالمي لمجابهة التحديات والتهديدات الراهنة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، على أن تكون الأمم المتحدة هي مركز التنسيق داخل ذلك النظام.

- تعزيز التنسيق المبكر بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، لا سيما قبل اتخاذ القرارات التي قد تعنيها أو تؤثر فيها.
 - عقد مؤتمر دولي بشأن السلام الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، على أن يسبقه تنظيم اجتماعات إقليمية بشأن الموضوع نفسه.
-